PROVISIONAL

S/PV.2669
24 March 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد بييرينغ	(الدانمرك)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد دوبينين
	استراليا	السيد هوغ
	الإمارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	بلغاريا	السيد غارفالوف
	تايلند	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	الصين	السيد لوي لي
	غانا	السيد غبيهو
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد أغيلار
	الكونغو	السيد أدوكي
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لمالطة لدى الامم المتحدة (S/17940)

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (S/17941)

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة (S/17946)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذها المجلس في جلسته الستمائة والثامنة والستين بعد الالفين ، أدعو ممثل مالطة الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي بولندا وتشيكوسلوفاكيا والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وفييت نام والكويت وهنغاريا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد أغيوس (مالطة) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد نوفوريتا (بولندا)والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد بوى كوان نات (فييت نام) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد اندريفي (هنغاريا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وكوبا ومنغوليا والهند واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق

التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد ماكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد اوراساس اوليفا (كوبا) ، والسيد نيامدو (منغوليا) ، والسيد كريشنان (الهند) ، والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بشغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول هو ممثل بلغاريا .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم لكم ، سيدى الرئيس ، بتهاني وفد بلادى على توليكم منصب رئاسة مجلس الامن للشهر الحالي ، وأن أتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بمهامكم النبيلة . وأود أيضا أن أعرب لسلفكم ، السفير أدوكي ، ممثل الكونغو ، عن تهاني وفد بلادى على طريقته الماهرة وحكمته في ادارة أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير .

كما أود أن أضم صوتي الى المتكلمين السابقين في تهنئة الممثل الدائم الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وان اتمنى له النجاح في أعماله .

ان وفد بلغاريا يؤيد كل التأييد الطلب الذى تقدم به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومالطة والعراق ، بالنيابة عن المجموعة العربية ، بعقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر في الحالة الخطيرة للغاية السائدة في البحر الابيض المتوسط في هذه الايام . وقد جاء انعقاد المجلس نتيجة للتحول الخطير والجديد للاحداث في الحالة المتوترة للغاية في الشرق الاوسط . ان ما نشهده اليوم هو محاولة جديدة من جانب القوى الامبريالية لزعزعة استقرار ليبيا ، البلد الذى يدافع بقوة عن القضية العادلة للشعوب العربية .

إن أحداث الأيام الثلاثة الأخيرة لم تكن مفاجئة للمجتمع الدولي الذى كان يتابع بإهتمام تركيز مناورات البحرية الأمريكية بالقرب من سواحل ليبيا . فقد وزع في المنطقة اسطول بحق يتألف في ثلاث حاملات للطائرات على متنها حوالي ٣٠٠ طائرة حربية بالاضافة الى غواصات نووية وغيرها من القطع البحرية . ولم تخف الولايات المتحدة عزمها على إستثارة ليبيا وإظهار قوتها ومِنعتها للعالم . وما نشهده الآن هو حالة جلية لعدوان سافر ضد دولة عضو في الامم المتحدة مستقلة وذات سيادة وغير منحازة .

وأصبحت أشد مخاوف المجتمع الدولي حقيقة عندما تحولت المناورات البحرية التي تقوم بها الولايات المتحدة إلى أعمال حربية مفتوحة موجهة ضد الاهداف الليبية في المنطقة . والنزاع العسكرى الدائر في خليج سدرة والذى خطط له وصممه البنتاجون في البداية الى النهاية دليل على عدم اكتراث ادارة الولايات المتحدة وروح المغامرة التي تسيطر عليها والأطماع الخطيرة المرعبة التي تدفعها الى الاضطلاع بدور رجل الشرطة في العالم "ومعاقبة" دولة ذات سيادة تثير انزعاجها ، إما بالقرب منها مباشرة أو تبعد عن شواطئها آلاف الأميال .

ويبدو أن هناك تنسيقا بين الأعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة وأعمال عسكرية أخرى تنطوى على غطرسة مقيته في أجزاء أخرى من العالم .فهناك ابتزاز لم يسبق له مثيل وينطوى على تهديدات وضغوط موجهة ضد نيكاراغوا ، كما أن هناك تسارعا جديدا في سباق التسلح واستفزازات صارخة ضد بلدان عديدة ، ومن بينها بلدى بلغاريا . فكما ذُكر مؤخرا ، دخلت السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة مرة أخرى المياه الاقليمية لبلغاريا في انتهاك صارخ لنظام الملاحة والمرور الذى ينص عليه التشريع الوطني البلغارى ، وعلى نحو يتنافى مع الاتفاقات الدولية القائمة حاليا . وقد احتجت بلغاريا بشدة على هذا العمل .

وكما ورد في صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ ، على لسان المسؤولين في ادارة الولايات المتحدة ، فإن المناورات البحرية المذكورة

أعلاه تستهدف جملة أمور منها جمع المعلومات اللازمة للاستخبارات واستعراض القوة ، مما قد يزيد شعبية الرئيس وييسر الموافقة على ميزانيته العسكرية التي تبلغ أرقاما فلكية . وعلاوة على ذلك ، ووفقا لنفس المصادر ، ذكرت الصحيفة نفسها في عددها الصادر بالامس أن الرئيس شخصيا وافق على خطط المواجهة العسكرية مع ليبيا في تاريخ سابق يرجع إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ . غير أننا لنا تقييمنا الخاص لهذه الحالة ومن ثم فلن نعلق على هذه الانباء . ويكفي أن نقول أنها تبين بطلان المحاولات الرامية الى الصفح عن عمل الولايات المتحدة بوصفه بانه «مشروع» أو «برىء» أو «دفاعي» .

إن قلق المجتمع الدولي ازاء التطورات المفجعة الحاصلة مؤخرا في البحر الابيض المتوسط له ما يبرره تماما ومفهوم . فالاعمال العدوانية المسلحة ضد ليبيا يمكن أن تترتب عليها نتائج لا يمكن السيطرة عليها وتهدد السلم والامن لا في ذلك الجزء من العالم فحسب وانما أيضا فيما يتجاوزه .

ولا حاجة بنا الى أن نقول أن هذا ليس أول استفزاز تقوم به الولايات المتحدة ضد ليبيا . ففي تحد للمبادىء والقواعد المعترف بها عالميا والمنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، اتسمت سياسة الولايات المتحدة إزاء الجماهيرية العربية الليبية المستقلة ذات السيادة منذ سنوات عديدة بالاستعدادات العسكرية غير الخفية والحصار الاقتصادى بمختلف أنواعه والوجود المستمر لوحدات بحرية من الاسطول السادس التابع للولايات المتحدة بالقرب من الساحل الليبي . وقد شنت الولايات المتحدة طوال تلك الفترة حملة منهجية من التهديدات والافتراءات ضد ليبيا، بما في ذلك وضع خطط سرية للتصفية الجسدية لزعمائها - وهذا أمر ليس بجديد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة غير قانعة بذلك وانها بدات السعي الى انتحال عذر ملائم لشن عدوان سافر على ليبيا . وليس من قبيل المصادفة أن شهدت الاشهر القلائل الاخيرة حملة ضد ليبيا لم يسبق لها مثيل في نطاقها ومستواها . وجربت كل الوسائل الممكنة لتبديد الثقة في ذلك البلد . ومما يثير الاهتمام أنه يوجد في هذا

البلد منشور رئاسي يعلن ان سياسة واعمال الحكومة الليبية تشكل تهديدا شديدا غير عادى للامن القومي للولايات المتحدة وسياستها الخارجية .

ومما لا شك فيه انه ينبغي النظر الى هذه الحملة الضخمة في مجموعها على أنها دليل على سياسة الهجوم على حق الشعوب المقدس في أن تقرر بنفسها مستقبلها والطريق الى تنميتها المستقلة . وهذا هو النهج الامبريالي العسكرى النزعة الذى تتبعه الولايات المتحدة في سياستها ازاء كل دولة مستقلة ذات سيادة لا تروق سياستها الخارجية لواشنطن . ولا يمكن وصف هذا النهج الا بانه ارهاب صادر عن الدولة .

وغني عن البيان ان مآرب هذه الدولة القوية في أن تنتحل لنفسها دور الحامي لامن مناطق مثل البحر الابيض المتوسط تبعد آلاف الاميال عن شواطئها لا يمكن الا أن تثير قلق المجتمع الدولي لان دروس التاريخ ذات الصلة المستقاة من الماضي غير البعيد ما زالت ماثلة في الذهن الجماعي للجنس البشرى .

وفي ضوء ما سبق ، ترفض جمهورية بلغاريا الشعبية بكل قوة محاولات واشنطن غير المقنعة الرامية الى تبرير مآربها الامبريالية باعذار واهية ديماغوغية مفادها أنها تكافح الارهاب الدولي وتحمي حرية الملاحة في المياه الدولية . ونحن مقتنعون أشد الاقتناع أنه مهما كانت الاعذار الزائفة التي تنتحلها الولايات المتحدة لهذه الحالة بالذات فانها لن تغفل من ازدراء المجتمع الدولي لها بسبب الطبيعة الاستفزازية لاعمالها العدوانية . ويتجلى هذا الامر في رد فعل المجتمع الدولي على النحو المتمثل في موقفي جامعة الدول العربية ومكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز .

وان جمهورية بلغاريا الشعبية ، اذ تشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق ، لتدين الاعمال الاستفزازية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد ليبيا وتطالب بالوقف الفورى للعدوان المسلح ضد الشعب الليبي . فهذه الاعمال تتنافى تماما مع مبادىء القانون الدولي المعترف بها عموما ، مثل احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتسوية كل المنازعات بالوسائل السلمية .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية تطالب بأن تتوقف الآن والى الابد جميع الانتهاكات ضد سيادة واستقلال الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية وأن تتخذ تدابير فعالة لوقف جميع الاعمال العدوانية ضدها ، لان هذه الاعمال يمكن أن تترتب عليها آثار خطيرة على الحالة في البحر الابيض المتوسط وعلى الحالة الدولية باسرها .

وختاما ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تاييد الشعب البلغاري للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الليبي الصديق دفاعا عنه منجزاته التقدمية .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، يسرني باسم وفد بلادي أن أهنئكم لترؤسكم أعمال مجلس الامن خلال هذا الشهر ، ولقد رأينا كيف أدرتم حتى الآن أعماله بالكفاءة والمقدرة المعروفة عنكم . كما يسرني أن أشكر سفير الكونغو السيد ادوكي لطريقته الممتازة في ادارة أعمال المجلس في الشهر المنصرم .

يجتمع مجلسكم الموقر بوحي من مسؤوليته في الحفاظ على السلام والامن الدوليين ، وانطلاقا من كونه الحارس على مبادئ الميثاق ، والقانون الدولي ، هذه المبادئ التي يجب أن تلتزم بها جميع الدول صغيرها وكبيرها .

لقد قامت الولايات المتحدة ومنذ يومين وهي العضو ذو المسؤولية الخاصة في الحفاظ على السلام والامن الدوليين وذو المسؤوليات الخاصة في الالتزام والتطبيق لمبادئ الميثاق والقانون الدولي بعمليات عسكرية في منطقة خليج سرت الليبية ، تسببت وكما تناقلته الانباء في غرق عدد من الزوارق الليبية وقصف أهداف معينة في الاراضي الليبية ، ولقد راح ضحية تلك العمليات ولاشك أرواح بريئة ، وتعرضت للخطر السيادة والسلامة الاقليمية لدولة عربية عضو في الامم المتحدة .

لقد انطلقت الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية تلك من خلال دعوى رفضها للمفهوم القانوني فيما يتعلق بالمياه الاقليمية والذي تتمسك به ليبيا .

ان الكويت ، وهي تؤمن بمبادئ القانون الدولي ، التي تحكم العلاقات الدولية في شتى صورها ومبادئ التحكيم الخاصة بها لتتساءل ومن منطلق مسؤولياتنا في المشاركة في الحفاظ على السلام ، ونبذ القتال ، عما ستؤول اليه الاوضاع الدولية ، وما سيؤول اليه الامن والاستقرار في العالم لو لجأت أية دولة في التعبير عن رفضها لاي مفهوم متنازع عليه الى القوة العسكرية ، الغاشمة والغلابة ، لفرض مفهومها بصرف النظر عن النتائج المترتبة على استخدام تلك القوة ؟ ماذا سيكون عليه الحال في عالمنا اليوم الذي يعج بصنوف المشاكل واختلاف الرأي والمواقف بين الدول نتيجة لاختلاف المصالح ، لو اعتمدنا على مفهوم حق القوة ، وتركنا جانبا ذلك المفهوم الاخلاقي والحضاري الذي ارتضته البشرية مبدأ لها وهو مفهوم قوة الحق من خلال التشاور

والاتفاق وحل الخلاف بالطرق السلمية . لا شك أننا لا نحتاج الى كثير من الخيال لنتصورالفوضى التي سيعيشها عند ذاك العالم ، ولا المخاطر التي ستعصف باستقرار العالم وأمنه .

ان حقيقة الأمر أن هناك خلافا في الرأي بين عضوين من أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوع تحكمه القوانين الدولية وتحكمه الاعراف المتبعة ، كما أن هناك في نفس الوقت طريقا ، بل طريقا عديدة رسمها لنا ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والاتفاقيات الدولية لكيفية حل تلك الخلافات الناشئة مهما كان مضمونها ومستواها وطبيعتها . وحرى بجميع الدول أن تستنفد وتطرق كل تلك الوسائل لحل الخلافات بالطرق السلمية ، وألا تثير المبررات لتصعيد الموقف ، ودفعه الى زاوية المواجهة العسكرية وغير المتكافئة . ان النزاع بين الولايات المتحدة وليبيا فيما يتعلق بالمياه الاقليمية لم يكن له أبدا أن يصل الى استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية فيه لو عرض الأمر على الهيئات الدولية المختصة ، أو لو تركت الولايات المتحدة جانبا سياساتها في المنطقة والمعتمدة على استخدام القوة العسكرية في الردع ضمن إطار استراتيجيتها العالمية .

ان الكويت لتأمل من منطلق الحرص على السلم والأمن الدوليين بألا تكون هذه التصرفات الأمريكية استراتيجية جديدة ودائمة . ان استعراض القوى في البحر الأبيض المتوسط من أي طرف كان خاصة الدول الكبرى ذات المسؤوليات الخاصة من شأنه أن يزعزع الأمن والاستقرار ويعرقل جهود دول هذه المنطقة لاعتبار منطقتها منطقة أمن وسلام خالية من بؤر التوتر . ان هذا الهدف لهو مسؤولية جميع الدول خصوصا الدول الكبرى ذات المقدرة العسكرية .

لقد أصدر مجلس جامعة الدول العربية في تونس وعلى إثر اجتماعه بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ بيانا أدان فيه بقوة العدوان الأمريكي على الجماهيرية العربية الليبية واعتبر استمرار هذا العدوان يشكل تهديدا لسلامة وأمن الدول العربية ، وللأمن والسلام الدوليين ، كما أكد تضامن مجلس الجامعة مع الجماهيرية العربية الليبية ووقوفه الحازم معها .

اننا نعتقد بأن بيان مجلس الجامعة العربية هذا يعبر عن تحسسه للخطورة التي ستترتب على استمرار مثل تلك الاعمال ويعكس المواقف والمشاعرالعربية تجاهه .

ان الكويت وهي التي تتابع بقلق بالغ تطور الامور في ذلك الجزء الهام من العالم ، لتشجب تلك السياسة التي تستهدف ليبيا الشقيقة ، ولتدعو من منطلق معرفتها للمخاطر التوسعية الشديدة لمثل هذا النزاع الولايات المتحدة أن تكف عن هذه الاستفزازات غيرالمقبولة ، وأن تلجأ الى الطرق والوسائل السلمية في حل المنازعات ، وأن تعطي المثل لما يجب أن تتمتع به الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن من خصائص ضبط النفس ، وتحكيم الشرعية الدولية ، واحترام مبادئ الميثاق خاصة تلك المبادئ التي لا تجيز استخدام القوة في فض المنازعات ، واللجوء الى الحوار والتباحث ، بدلا من اللجوء الى سلاح البطش والقوة .

ولقد صرحت الكويت بالبيان التالي :

"ان الكويت ، انطلاقا من مواقفها المبدئية والمعلنة تجاه التضامن العربي تشجب ضرب الطيران الامريكي لبعض المواقع الليبية وتأمل في ألا تتطور الاحداث بطريقة تستوجب أي تصعيد سواء على المستوى العسكري أو السياسي".

وأكدت الكويت ما جاء في قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي اتخذه مساء يوم ٢٥ آذار/مارس والذي يعبّر عن الموقف العربي الجماعي تجاه هذه المسألة .

اننا نتوقع من مجلسكم الموقر أن يمارس دوره التاريخي بموجب الميثاق ، وأن يعبّر عن حرصه على الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق وللقوانين الدولية وأن يدعو الى احتكام جميع الاطراف المتنازعة الى مبادئ الحق ، والعدل عبر المؤسسات الشرعية للامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل بولندا . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد نوفوريتا (بولندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر الى السادة أعضاء مجلس الامن للشرف الذي أسبغوه عليّ باتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس . كما أود أن أعرب لكم ، سيادة الرئيس ، وللاعضاء الآخرين عن غاية احترامي وتقديري .

وأتقدم لكم أيضا سيدي بالتهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . وانني لعلى ثقة ، بأن المجلس في ظل قيادتكم القديرة ، سيتمكن من أن يتناول بكفاءة الموضوع المدرج على جدول أعماله .

قيد نظر المجلس الآن موضوع خطير مدرج على جدول أعماله ألا وهو الحالة في جنوبي البحر الابيض المتوسط .

تتابع بولندا بقلق بالغ التطورات الاخيرة في جنوبي البحر الابيض المتوسط ، وهي التطورات الناجمة عن الاعمال العسكرية الاستفزازية التي قام بها الاسطول البحري الامريكي على مقربة من ليبيا . ان تحرك الوحدات البحرية الامريكية في خليج سدرة وصف في التقارير الصحفية على أنه استعراض كبير للعضلات يرمي الى تلقين درس للبلدان التي لا تروق سياساتها لهوى واشنطون . كما أوضح أيضا انه يبين استعداد حكومة الولايات المتحدة الامريكية لتوسيع نطاق الاستخدامات السياسية للقوة الامريكية . ونشهد أيضا تهديدات باستخدام تلك القوة في مناطق أخرى من العالم ، منها على سبيل المثال ، نيكاراغوا . ومن الواضح تماما ان الحكومة الامريكية تخول لنفسها الحق في تقرير نوع السياسات التي ينبغي أن تنتهجها حكوما شتى البلدان .

ان إقحام وحدات البحرية الامريكية في خليج سدرة والاعمال العسكرية التي اتخذت ضد الوحدات البحرية الليبية والاراضي الليبية تشكل أعمالا خطيرة ضد ليبيا ، تلك الدولة ذات السيادة ، ولا يمكن أن توصف إلا بأنها أعمال من أعمال ارهاب الدولة من جانب دولة كبرى ضد دولة صغرى عضو في الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز . كما تشكل أيضا تصعيدا للسياسة العدوانية التي تنتهج تجاه بلد ذي سيادة بدأ - بين جملة أمور - بدعاية افترائية مضادة ، وتطبيق جزاءات غير قانونية من جانب واحد وقسر اقتصادي ، وهي كلها أمور محظورة تماما في عديد من الوثائق الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة . والهدف من ذلك كله هو عرقلة تنفيذ كل من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية في ليبيا ، وممارسة ذلك البلد لسياسة خارجية مستقلة .

اننا نعتبر العمل الذي قامت به الولايات المتحدة عملا مناقضا للمبادئ الاساسية للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة خاصة وإن الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة تنتهك صراحة الالتزامات الاساسية لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والواردة في المادة الثانية من الميثاق ، والتي تنص على أن :

"يمتنع ... في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة ".

كما تنتهك أيضا المعايير الاساسية للقانون الدولي . وهي تشكل تهديدا للسلم ليس فقط في جنوبي البحر المتوسط بل أيضا في أوروبا بوجه عام ؛ ولا تشكل خطرا على الامن الاقليمي فحسب بل وأيضا على السلم والاستقرار الدوليين . وهي علاوة على ذلك تعرّض للخطر أمن وسلامة الاشخاص البولنديين العاملين بليبيا . ان أعمال الولايات المتحدة تنحو الى تصعيد التوترات ومن ثم عرقلة أي تحسن في الحالة الدولية ، وهو ما تسعى شعوب العالم جاهدة الى تحقيقه .

انها لحقيقة لا جدل فيها ان ليبيا وقعت ضحية إجراء عدواني . لذلك يعرب بلدي عن تضامنه التام مع ليبيا . وتطالب بولندا بضرورة الوقف الفوري للاعمال العدائية التي ترتكب ضد ذلك البلد ، وبالاحترام الكامل لسيادة ليبيا . ويحدونا الامل في أن يتخذ مجلس الامن ، ممارسة لمسؤوليته المخولة له بموجب الميثاق في صيانة السلم والامن الدوليين ، الاجراء الملائم تحقيقا لهذه الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أتقدم لكم ، سيدي ، بتهانئي لتوليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، متمنيا لكم غاية النجاح في الوفاء بمهمتكم الجسيمة .

كما أعرب عن تقدير وفد بلادي لممثل الكونغو السفير ادوكي ، على الاسلوب البناء الماهر الذي أدار به عمل المجلس خلال شهر شباط/فبراير الماضي .

واسمحوا لي أيضا ، سيادة الرئيس ، أن أتوجه اليكم ، والاعضاء الآخرين في هذا المجلس الموقر ، بالشكر لاعطائي هذه الفرصة لأوضح موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن المشكلة قيد البحث .

بقلق عميق يتابع الرأي العام العالمي تفاقم الحالة في جنوبي البحر الابيض المتوسط ، ويشارك شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية في هذا القلق .

ومن هنا فان طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر في الحالة ولاتخاذ التدابير السليمة لتخفيف حدة التوتر وإعادة السلم الى المنطقة طلب مشروع وحتمي .

كذلك فان دعوة مجلس الامن للنظر في هذه المسألة لها ما يبررها لان الحالة التي نشأت تهدد على نحو خطير السلم والامن في تلك المنطقة وتثير المخاطر على السلم العالمي .

وقد ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية في بيان مؤرخ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ما يلي :

"لاحظت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بقلق شديد تعدي طائرات الولايات المتحدة على أراضي الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية الليبية . ويعتبر هذا العمل تهديدا مباشرا للسلم العالمي وتحديا لسيادة دولة ليبيا ولسلامتها الاقليمية ، ومن شأنه أن يعقد الجهود التي تبذل للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط ، ولتحقيق حالة أكثر سلامة في الشؤون الدولية . إن الاعتداء على أراضي الغير يتنافى على نحو جلي مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة والمعايير الاخرى المعترف بها على نحو عام في القانون الدولي .

"ويتعارض هذا الاعتداء أيضا مع إرادة جميع الدول والشعوب التي تعهدت بتحقيق الانفراج والامن الدوليين .

"ومن الضروري بصفة خاصة في هذه الحالة التحلي بحكمة وحذر رجال الدولة . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية العمل من أجل عالم خال من أي تهديد يحتل كل شعب فيه مكانه مثل أي شعب آخر ."

لقد تم الاتفاق في جنيف العام الماضي بين الامين العام السيد غورباتشوف والرئيس ريغان على اتخاذ خطوات لتحسين الحالة الدولية

والعلاقات الثنائية بينهما ، وكذلك اتخاذ خطوات ترمي الى إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح والمحافظة على السلم .

وقد قُيِّم هذا العمل على نحو عالمي بانه بداية ايجابية وعلامة مشجعة . فمنذ ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام أصبح البرنامج الكبير والبناء لتحرير البشرية من الاسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الاخرى بحلول عام ٢٠٠٠ معروضا على جميع الحكومات . وفي نفس الوقت حظى البرنامج بتأييد واسع النطاق . ومؤخرا عرض الاتحاد السوفياتي أيضا مفهوم إقامة نظام شامل للامن الدولي يبين الطريق نحو تحول جذري لتحسين الحياة الدولية بكاملها .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، حرصا منها على السلم والتعاون بين الدول والشعوب ، ولصالح الحوار والتفاهم ، تشارك في النداء الواسع النطاق الموجه الى حكومة الولايات المتحدة بوقف استفزازاتها على ساحل ليبيا وبتسوية جميع النزاعات بالطرق السلمية . وباعتبار الولايات المتحدة دولة نووية وعضوا دائما في مجلس الامن فانها تتحمل مسؤولية خاصة عن درء خطر الحرب النووية ، والحظر العام والكامل لجميع تجارب الاسلحة النووية ، ووضع حد ، قبل كل شيء ، لسباق التسلح على الارض ومنع انتشاره الى الفضاء الخارجي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ .

المتكلم التالي هو ممثل كوبا . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد اوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى يؤدي السلوك العدواني غير المشروع والمغامر لحكومة الولايات المتحدة الى عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر في الاعمال التي لا تنتهك استقلال وأمن دولة ذات سيادة ، وعضو في هذه المنظمة فقط بل تهدد أيضا السلم والامن في منطقة حساسة ومتفجرة . والواقع ان الانشطة التي قامت بها السفن والطائرات الامريكية ضد ليبيا في ليلة ٢٤ آذار/مارس لا يمكن وصفها على نحو مغاير .

اننا جميعا ندرك الخطط العدوانية لحكومة الولايات المتحدة ، الموجهة مباشرة ضد الجماهيرية العربية الليبية . فمنذ عدة شهور وحتى الآن تجري سفن الولايات المتحدة وطائراتها مناورات استفزازية على السواحل الليبية . كذلك أصبحت حملة منهجية من الكراهية المقرونة بالاكاذيب والقصص الخيالية تسيطر على وسائل الاعلام الامريكية وتشهر حملة من العنف ضد هذه الامة الافريقية غير المنحازة .

هذه ليست المرة الاولى التي تقع فيها أحداث من هذا النوع في خليج سدره حيث قامت الطائرات الامريكية بمهاجمة السفن والطائرات الليبية . وقد أعرب مؤخرا المكتب التنسيقي وهيئات أخرى في حركة عدم الانحياز عن معارضتها لاعمال العدوان التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد هذا البلد الشقيق .

ان الشكل الذي تطورت به هذه الاعمال ، والتوقيت والدعاية ووزع القوات تذكرنا جميعها بما حدث في وقت سابق في خليج تونكين في ١٩٦٥ . فالمناوشة البحرية على النطاق الاضيق التي قامت بها الولايات المتحدة على نحو مماثل والتي شوهتها وسائل الاعلام بالكامل كانت ذريعة استخدمت في ذلك الوقت في القيام بتدخل أمريكي قذر ضد فييت نام . وتؤكد الاحداث التي تقع اليوم في خليج سدره قرار حكومة الولايات المتحدة الحالية بالاستمرار في زيادة التوتر الدولي وتخويف الدول النامية ودول عدم الانحياز وتحويل استخدام القوة والتهديد باستخدامها في السياسة والارهاب الصادر عن الدولة الى ممارسات يومية في العلاقات الدولية .

ولا يمكن ان يغرب عن بالنا أن تلك الاحداث كلها تقع في الوقت الذي يقوم فيه رئيس الولايات المتحدة الامريكية ووزارة الخارجية الامريكية والبنتاغون بشن حملة مسعورة لضمان موافقة الكونغرس الامريكي على اعتماد لتمويل السوموزيين المناوئين للثورة الذين يعملون ضد نيكاراغوا من داخل هندوراس . إن هذه الحملة تتجاهل وتنتهك أهم المبادئ الاساسية في العلاقات بين الدول ، واحترام ميثاق الامم المتحدة وتتسم بانها تستخدم كل وسيلة ممكنة لضمان الحصول على تأييد الرأي العام الامريكي للانشطة الحربية التدخلية في أمريكا الوسطى .

إن الحجج التي تتذرع بها حكومة الولايات المتحدة لتبرير أعمالها العدوانية ضد ليبيا تذكّرنا بالحجج التي استخدمت لإثارة العناصر المضادة للثورة في أراضي ساندينو . وبالمثل فان الانباء التي تستخدم الآن لإثارة أزمة بين نيكاراغوا وهندوراس عن طريق الادعاء بوجود قوات من نيكاراغوا في أراضي هندوراس تعتبر ببساطة ذريعة عارية لاجبار ذلك البلد على زيادة أنشطته العدائية ضد الثورة الساندينية . والدليل على ذلك وجود تناقض واضح بين البيانات التي يصدرها المتحدث باسم البيت الابيض والتي تؤكد هذه الادعاءات وبين انكار المتحدث العسكرى في هندوراس لها .

وان قيام حكومة الولايات المتحدة والمتحدثين الرسميين باستغلال كلتي الحالتين يكشف عن أهدافهم الحقيقية والوقاحة التي تلفق بها دوائر اليانكي الحاكمة الاكاذيب باسلوبها التقليدي المعروف .

إن عمل الولايات المتحدة ضد ليبيا انتهاك واضح للقانون الدولي وللمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، مهما كانت الذرائع التي بُرِّر بها . ولهذا ، ينبغي أن يرفض المجلس باعتباره محاولة لفرض ارادة الولايات المتحدة على دولة ذات سيادة بقوة السلاح ولتقويض حق الشعوب في تقرير مستقبلها الخاص بها بحرية تامة .

وتقف كوبا الى جانب شعب ليبيا الشقيق ، الذي يقاوم عدوان اليانكي وتناشد كل الشعوب المحبة للسلام أن تدين بقوة ذلك العدوان وتطالب بالوقف الفوري له دون قيد أو شرط .

وكما قلنا من قبل ، إن الولايات المتحدة تنتهج في خليج سدرة سياسة ذات طابع عالمي تهدف الى إرهاب وازعاج البلدان التي لا تمتثل لسياسة الاملاء التي تفرضها واشنطون في الساحة الدولية ، وتختار بدلا من ذلك طريقها الانمائي الخاص . ومن ثم ، إن أعمال العدوان التي ترتكب اليوم ضد ليبيا مماثلة لاعتداءات الامس على فييت نام والاعتداءات المستمرة على الشعب الفلسطيني . وهي نفس السياسة القائمة على الضغط والعدوان والازعاج والتي بدأت منذ ٣٧ سنة ضد الثورة الكوبية والتي تفرض اليوم ضريبة دم جديدة في نيكاراغوا .

ليس بوسع مجلس الامن أن يتنصل من مسؤولياته التي أوكلها اليه الميثاق فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين . وكذلك ليس بوسعه أن يسمح لعضو من أعضائه الدائمين بأن ينتهك ، على هذا النحو الفاضح والصارخ ، التزاماته والمعايير القانونية التي تحكم العلاقات الدولية وميثاق الامم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، من غير المتصور أن يسعى أي فرد للدفاع عما يسمى الحق في حرية الملاحة في أي جزء من العالم بقوة السلاح ، بعدوان لا مسوغ له ولم يسبقه استفزاز ضد وحدات جوية وبحرية لدولة مستقلة ذات سيادة . لا يمكن أن ينظر الى العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الا باعتباره عملا من أعمال القرصنة ، وليس

هناك بلد متحضر - وبالاحرى مجلس الامن - يمكنه أن يعترف بهذا الحق المزعوم أو يعضده .

يتضمن تاريخ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، للاسف ، أمثلة كثيرة توضح كيف ومتى لم يتصرف المجتمع الدولي بفاعلية وبحسم ضد الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ، وديس بالاقدام حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

لقد عانت أمريكا اللاتينية من نتائج تلك السياسة الامبريالية المغامرة : في ١٩٥٤ في غواتيمالا ؛ وفي ١٩٦٥ في الجمهورية الدومينيكية ؛ وفي ١٩٧٣ في شيلي ؛ وفي ١٩٨١ في غرينادا الصغيرة . وفي "بلاياخيرون" وحده هزمت الامبريالية في ذلك الجزء من العالم ، كما هزمت بعد ذلك في فييت نام وكما تهزم الآن في نيكاراغوا - رغم أن ذلك لم يتحقق دون خسارة مادية كبيرة وخسائر بالغة في الارواح .

واليوم ، يستعد الشعب الليبي ، مثل شعوبنا في الماضي ، لان يبذل دمه ثمنا لاستقلال وسيادة بلده . ومع ذلك ، من واجب مجلس الامن وباستطاعته أن يجنّب ليبيا هذه الكُلفة الباهظة بشل يد المعتدي ومنعه من ارتكاب عدوانه دون عقاب ، منتهكا للقانون الدولي ومخالفا لرغبات المجتمع الدولي ، التي أكدها كثيرون من زعماء العالم والشخصيات البارزة ، وأكدها في هذه القاعة ممثلو الدول الاعضاء .

واذ أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن ارتياح وفدي للطريقة المثالية التي تترأسون بها هذه الجلسات للمجلس ، واذ أتمنى لكم النجاح في مهامكم الحساسة ، فاننا نعرب مرة أخرى عن أمل الحكومة الكوبية في أن تكون هذه الهيئة على مستوى مسؤوليتها التي أناطها بها الميثاق وأنها سوف تدين العدوان الذي لا مبرر له ولم يسبقه استفزاز والذى يقع ضحية له شعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وتطالب بوقف كل الاعمال العدائية ، التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة ضد تلك الدولة العضو وتطالب تلك الحكومة بتعويض الحكومة الليبية عن الدمار والخسائر التي لحقت بذلك البلد ومواطنيه .

وفي الظروف الراهنة ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتوقع أقل من ذلك من هذا المجلس . وليس هناك شيء أقل من ذلك يمكن أن يمنع ارتكاب أعمال مشابهة في المستقبل

ضد ليبيا أو أية دولة أخرى . لقد ادعت حكومة الولايات المتحدة وجود أزمة مصداقية في الامم المتحدة - وهذا بوضوح أسلوب للتشهير بمنظمتنا واضعافها لاغراضها الخبيثة - وهذا قد يحدث اذا لم يتصرف أعضاء هذا المجلس ، واذا رأينا تآكل مصداقية الامم المتحدة وقدرتها على الدفاع عن البلدان الصغيرة ضد المسلك التعسفي الذي لا يطاق وضد عدوان الامبريالية .

تقع على أعضاء هذا المجلس مسؤولية جسيمة . وإن وفدي لواثق من أن العدالة والقانون سوف يسودان في هذه المرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل منغوليا . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، يهنئكم وفدي على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر آذار/مارس . ونعرب أيضا عن امتناننا لسلفكم ، الممثل الدائم للكونغو ، السيد أدوكي ، لقيادته الممتازة لاعمال المجلس في الشهر الماضي .

ونحن ممتنون أيضا لكم ، سيدي الرئيس ، ولكل أعضاء المجلس الآخرين لإعطائنا هذه الفرصة للكلام بشأن البند المطروح على المجلس .

إن العالم ، كما أكد المتكلمون السابقون ، قد شهد توا عملا عدوانيا جديدا للولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وهي عضو كامل العضوية في منظمتنا . إن الولايات المتحدة ، باستخدام آليتها العسكرية الضخمة في البحر الابيض المتوسط ، قد ضربت سلسلة من الاهداف على الاراضي الليبية ، ومن ثم فانها ترتكب عملا عدوانيا كان من نتيجته سقوط ضحايا أبرياء وخسائر مادية كبيرة لذلك البلد . ولا يمكن أن يعتبر هذا العمل الذي أقدمت عليه سلطات الولايات المتحدة الا مثالا جديدا ومظهرا حيا لسياسة ارهاب الدولة التي تتبعها واشنطون ضد البلدان الاخرى التي لا تعجب سياستها المستقلة الولايات المتحدة .

ان عدوان الولايات المتحدة الجديد لا يمكن أيضا أن ينظر اليه بمعزل عن أعمالها الاخرى . وفي هذا الصدد ، ينبغي لنا أن نشير الى أن هذا العمل العدواني الحالي قد سبقته جزاءات اقتصادية فرضتها الحكومة الامريكية على ليبيا . وبالتالي ، فان الهجوم المسلح الذى قامت به الولايات المتحدة على ليبيا ليس الاّ جزءاً لا يتجزأ من محاولاتها قمع كفاح الشعب الليبي من أجل ممارسة حقه في تقرير مصيره . ونحن نرى أن الأعمال الاجرامية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد ليبيا لا تتنافى فحسب مع معايير القانون الدولي ومبادئه بل تمثل أيضا تهديدا مباشرا للسلم العالمي والأمن الدولي .

ان وفد منغوليا ، انطلاقا من موقفه المبدئي ، يدين بشدة العدوان الامريكي على ليبيا . ونحن لا نطالب الولايات المتحدة بأن توقف فورا عدوانها على ليبيا فحسب بل نطالبها أيضا بدفع التعويضات عن كل الاضرار التي الحقتها بهذا البلد .

ويود وفد بلادى أن يعرب عن تضامنه التام مع ليبيا ، ومع حكومتها وشعبها الذى يدافع عن حريته واستقلاله ضد عدوان الامبريالية الامريكية . ونحن نطالب بأن يدين مجلس الأمن عدوان الولايات المتحدة وأن يتخذ الخطوات الضرورية لوضع حد لهذا العدوان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، انها لسعادة شخصية كبيرة لي أن أجلس في المجلس تحت رئاستكم . لقد عرفنا بعضنا البعض منذ وقت طويل ، واشعر بالتالي انه يحق لي أن أقول باقتناع خاص بأنكم ممثل بارز لحكومة بلادكم ، ورجل منصف وسديد الرأى ومتعاطف مع حاجات الانسان العادى ، ومتفاعل مع متطلبات المواقف السياسية . وبالنيابة عن المملكة المتحدة ، وهي الشريك والحليف الحميم للدانمرك ، أهنئكم على اضطلاعكم بأعمالنا في هذا الشهر الصعب ، شهر آذار/مارس .

يبدو أن كل شهر في هذه السنة شهر صعب . وانني أود أن أعرب عن مدى تقديرنا للطريقة التي عالج بها الممثل الدائم للكونغو الموقف الشاق في الشهر الماضي بهدوء شديد .

سيدى الرئيس ، لقد أعربتم من قبل ، بالنيابة عن المجلس كله ، عن الترحيب بزميلنا السوفياتي الجديد ، ولكنني لا أستطيع أن أقاوم الرغبة في اضافة ترحيبي الشخصي بالسفير دوبينين . وانني أبادله الأمل الذى أعرب عنه في بيانه في التعاون المثمر مع جميع زملائه ، فهذا المجلس ينبغي حقا أن يعمل بروح الجماعة .

ان أى خرق للسلم أمر مؤسف . والحالة المطروحة علينا اليوم مؤسفة بشكل مضاعف لأنها تنبع من ازدراء لمبادئ أساسية . فالمبدأ الاساسي الذى نحن بصدده الآن هو حق حرية الملاحة في المياه الدولية . وهذا مبدأ تعلق عليه حكومة بلادى منذ غابر الزمن أهمية أساسية . وكما قلت في مناسبة سابقة في هذا المجلس : بوصفنا دولة بحرية فاننا ملتزمون بحرية الملاحة ، بما في ذلك المرور البرئ عبر البحار الاقليمية . واننا نستنكر أى تهديد لا مبرر له ، للملاحة أو أى عمل ضدها اينما وحيثما حدث ذلك .

وانني أؤكد على ان هذا المبدأ ، علاوة على حرية التحليق في المجال الجوى الدولي ، ليس مقتصرا على البحر الابيض المتوسط أو على أى جزء آخر من العالم . فلا يقبل أن تعطي أية دولة لنفسها بغير حق ملكية جزء من أعالي البحار التي هي ملك مشترك .

ومن المعروف جيدا ان ليبيا لها سياسات غريبة فيما يتعلق بالحدود تسبب المشاكل لجيرانها في الجنوب بالاضافة الى جيرانها في الشمال . وجيران ليبيا في البحر الابيض المتوسط لا يمثلون فقط البلدان التي تقع على سواحل هذا البحر وانما المجتمع الدولي كله . فكلنا لنا الحق في عبور المياه الدولية ولا يحق لأحد أن يزعم باطلا أن هذه المياه ملك خاص به . وكان ذلك يعني أن أى مالك أرض يحق له أن يغلق طريقا عاما قريبا من أرضه . فمثل هذا العمل يضر بكل الناس .

هذه هي الحالة التي تنطوى عليهامشكلتنا الحالية . فالعمل الذى يعني اغلاق طريق عام أو الاستيلاء على مياه دولية ليس مجرد عمل غير قانوني بل أنه عمل استفزازى أيضا . وان اعلان «خط الموت» هو محاولة لتخويف المستخدمين العاديين لهذا الطريق العام . ومن النادر ان نجد بلدا في العالم يؤيد «خط الموت» هذا . فالاغلبية الساحقة من البلدان رفضت باستمرار الاعتراف به ، بل ان الكثير منها بالفعل احتج على ذلك بالتحديد . وانني أشير ، على سبيل المثال ، الى الاحتجاج الذى قدمته في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي رئاسة الاتحاد الاوروبي نيابة عن الدول الاعضاء فيه . وكان هذا الاحتجاج احتجاجا رسميا مقدما للحكومة الليبية على فرض تقييدات غير قانونية في خليج سرت أو سدرة . وقد أكد أعضاء الاتحاد الاوروبي من جديد رفضهم للادعاءات الليبية بالسيادة على المياه التي تمتد الى خارج الحدود الشرعية للمياه الاقليمية . وقد أصبت بالدهشة لتناقض الخطابين اللذين استمعنا اليهما بالامس من البلدين اللذين طلبا عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن . وأخذت مالطة المبادرة فأعلن الممثل الدائم لمالطة الموقر رأى حكومة بلاده بانها :

"... لا يمكن أن تقبل أو تعترف بالادعاء بأن خليج سدرة جنوب خط يمتد على طول خط العرض ٣٢ ٣٠' شمال . هو جزء من الاراضي الليبية أو يقع في اطار السيادة الليبية" . (S/PV.2668 ، ص ١٧)

وبالمقابل ، تفادى ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر التعرض لهذه المسالة . فقد تجنب ببساطة أى ذكر للمبدأ الاساسي قيد النظر وللموقف السوفياتي منه . وقد سعى ، عوضا عن ذلك ، الى تحويل حادثة تنبع مباشرة من مبدأ أساسي أيدته حكومة بلاده في حالات أخرى ، الى مسالة بين الشرق والغرب . وأرى أن بيانات المتكلمين هذا الصباح والاتجاهات التي اتخذوها تؤكد على هذه النقطة . وقد كان التأكيد السوفياتي على المسائل بين الشرق والغرب أمرا مؤسفا ومضللا .

لقد قال سفير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما يلي : "وما برح الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب ليبيا ...." (S/PV.2668 ، ص (١)) ، وبعبارة أخرى ، مع ليبيا سواء أكانت على خطأ أو على صواب . واين يترك ذلك الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمبدأ حرية الملاحة وحرية الحركة في المجال الجوى الدولي ؟ وأعتقد أن المرور الجوى بصفة خاصة يمثل موضوعا حساسا بالنسبة للاتحاد السوفياتي . ولكن هل يؤيد الاتحاد السوفياتي الادعاءات الليبية أو لا يؤيدها ؟ ان الاجابة على هذا السؤال أمر أساسي بالتأكيد لكامل المسألة التي نناقشها .

ونظرا للقبول بمبدأ حرية الملاحة والظروف المحيطة بالحالة ، من المستحيل أن نجادل بإقناع أن القوات الامريكية المنخرطة في الحادث المعروض أمامنا كانت تقوم بأكثر من مجرد ممارسة حقها في حرية الملاحة في المياه والأجواء الدولية وفقا للقانون الدولي . ولذلك ليس هناك أى تبرير للهجوم الذى شُنَّ عليها بالقذائف الليبية في ٢٤ آذار/مارس . ان السلطات الليبية تدَّعي أنها أسقطت ثلاث طائرات تابعة للولايات المتحدة ، ويبدو أن هذه الطائرات سقطت فوق المياه التي تعترف الغالبية الساحقة من العالم أنها مياه دولية . ويبدو أن الليبيين كانوا مخطئين في ادعائهم أنهم قد أسقطوا تلك الطائرات ، ولكن الحقيقة أن الهجوم على الطائرات الامريكية كان واضحا ولم يدحض . وما من شك في أن الهجوم يشكل انتهاكا لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي ، وخاصة المادة الثانية (٤) من ميثاق الامم المتحدة . ان القوات الامريكية ، بعد أن هوجمت وتعرضت لمزيد من التهديد ، مارست حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة الحادية والخمسين من الميثاق . وقد كان هذا الرد متناسبا في الحجم ومبررا تماما . وقد أُعلم مجلس الامن بهذا في الوقت المناسب وفقا لما تنص عليه المادة الحادية والخمسون .

ان الحقائق واضحة ، فمبدأ حرية الملاحة له أهمية وشأن عالميان ، والاجراء الليبي الذى يقصر جزءا من أعالي البحار على ليبيا وحدها كان اجراءً غير قانوني واستفزازيا ، والهجوم على طائرات الولايات المتحدة لم يكن مبررا ، وكان رد الولايات

المتحدة متناسبا في حجمه وشرعيا . فما الذى يمكن أن يقال أكثر من ذلك ؟ هذه حالة واضحة ينبغي للمجلس فيها أن يعزز المبادئ ذات الصلة بالموضوع ، وأن يحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس ويدعو الى احترام القانون الدولي احتراما صارما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلادى .

المتكلم التالي هو ممثل فرنسا وأعطيه الكلمة .

السيد دى كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا أود أن أطيل المناقشة ، سيدى الرئيس ، ولكن يسعدني أن أتبع التقليد السائد هنا بأن أعبر لكم عن مدى سعادة وفد بلادى لرؤيتكم في مقعد الرئاسة وعن مدى تقديرنا لما أظهرتم من كياسة ومقدرة في ادارتكم لمناقشاتنا - وباختصار ، لمهارتكم الدبلوماسية . انها ثمرة تجربة طويلة أدركت مداها بعثة بلادى ، وخبرناها بصورة خاصة من اقامتكم الطويلة في فرنسا حيث عقدتم هناك صداقات عديدة .

لقد كان أمام زميلنا وصديقنا سفير الكونغو ، سلفكم في الرئاسة ، جدول أعمال ضخم ، وترأس العديد من الجلسات ، ولاحظنا المهارة الفائقة التي حسم بها بنجاح مفاوضات صعبة . وهذا كله مبعث لفخره .

وأرحب بالطبع بزميلنا السوفياتي . فمن دواعي سرورنا أن يكون معنا السفير دوبينين . وألاحظ أن لديه معرفة متعمقة بالشؤون الفرنسية اكتسبها عبر سنوات عديدة في الحياة الدبلوماسية . وأستطيع أن أقول أنه باريسي راسخ . وهذا سيسهل اتصالاتنا المتبادلة في اطار مجلس الامن .

ان مجلس الامن ينظر اليوم في الحالة السائدة في جنوب البحر الابيض المتوسط والناجمة عن الاحداث التي وقعت في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس بين وحدات من القوات المسلحة الليبية والامريكية في خليج سدرة .

ان لفرنسا روابط سياسية واقتصادية وثقافية متعددة الجوانب مع جميع دول البحر الابيض المتوسط منذ قرون وحتى الآن . ومن ثم فهي تهتم بصفة خاصة بكل ما يمكن

أن يؤثر على استقرار هذا الجزء من العالم . ولهذا يصبح مفهوما للجميع كون الحكومة الفرنسية تتتابع عن كثب تطورات الحالة في خليج سدره وتهتم بالحفاظ على حرية الملاحة في المياه الدولية .

وفي هذا الصدد ، تتخذ فرنسا على الدوام موقفا واضحا : فهي تعلق أهمية حاسمة على الاحترام الدقيق للقواعد المعترف بها دوليا في هذا المجال . وفي هذه الحالة بعينها ، تعتبر فرنسا أن دعاوى ليبيا فيما يتعلق بالسيادة على خليج سدره ليس لها أساس تاريخي وليس لها ما يبررها بموجب اتفاقيتي ١٩٥٨ و ١٩٨٢ الخاصتين بقانون البحار . وقد أوضحت السلطات الفرنسية في الوقت المناسب هذا الموقف بجلاء للسلطات الليبية .

وفضلا عن ذلك ، تعتبر فرنسا أن أي تهديد بالتدخل المسلح ، ومن باب أولى أي تدخل مباشر يكون الهدف منه اثبات دعاوى اقليمية من هذا النوع ينبغي أن يستبعد . ان هذه الدعاوى يمكن أن تبحث على نحو خاص عن طريق التحكيم أو القضاء الدولي .

ولهذا تأمل فرنسا أن تُحمى مبادئ القانون الدولي ، وخاصة تلك المتعلقة بحرية الملاحة في المجالات الدولية البحرية منها والجوية ، على نحو سلمي بغية تجنب حدوث المواجهات العسكرية التي يصعب السيطرة على عواقبها .

ويعرب وفد بلادي عن أمله في أن تسهم المناقشة الحالية في ضمان سيادة هذا المبدأ .

وانني أحتفظ لنفسي بحق التكلم مرة أخرى أمام المجلس بشأن هذه المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أستهل بياني بتقديم التهنئة لكم على اضطلاعكم برئاسة مجلس الامن خلال شهر آذار/مارس . ويود وفد بلادى أن يعبر عن اقتناعه بأن مجلس الامن تحت توجيهكم سوف يتمكن من الوفاء بمهامه الخطيرة التي أناطها به ميثاق الامم المتحدة .

وفي الوقت ذاته أود أن أعرب عن تقديرى لسلفكم الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الشعبية ، الذى ترأس اجتماعات المجلس خلال شهر شباط/فبراير المنصرم .

وحيث أن تلك هي المرة الاولى التي أدلى فيها ببيان أمام مجلس الامن هذا العام ، أود أيضا أن أعبر عن تهنئتي لاعضاء المجلس المنتخبين حديثا وأن أعبر لهم عن أمنياتي بأن يسهم عملهم المسؤول في تعزيز السلم والامن الدوليين .

من المعروف أن سنة ١٩٨٦ هي السنة الدولية للسلم . وقد أعلن ذلك رسميا كُلٌّ الدول الاعضاء في الامم المتحدة خلال الاحتفال الذى جرى في الدورة الاربعين للجمعية العامة . وعلى الرغم من تلك الحقيقة ، فقد عقد مجلس الامن اجتماعات متعددة هذا العام تناولت حالات خطيرة تتعلق بإنتهاكات السلم والامن الدوليين .

منذ يومين مضيا ، إرتكبت قوات بحرية وجوية تابعة للولايات المتحدة هجوما مسلحا على عدد من الاهداف الليبية . وهذا يرقى الى مستوى الانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، كما أنه إنتهاك لسيادة الدولة الليبية وسلامتها الاقليمية فضلا عن كونه عملا عدوانيا مسلحا . وهذا الحدث المؤسف ليس حدثا منعزلا ، بل إنه حلقة أخرى ، بالغة الخطورة ، في سلسلة الاستفزازات والتهديدات التي تشنها ادارة الولايات المتحدة منذ وقت طويل ضد هذا البلد العربي التقدمي . ومن المعروف أن هذه الاستفزازات قد تصاعدت هذا العام الى حد لم يسبق له مثيل - ونذكّر في هذا الصدد بالحظر الذى أعلنته الولايات المتحدة في مستهل هذا العام ، والمناورات العسكرية الاستفزازية التي قامت بها القوات البحرية للولايات المتحدة وسلاحها الجوى . ووفقا للبيان الذى أدلى به وزير خارجية الولايات المتحدة شولتز في

مؤتمر صحفي عقده في أنقره في ٢٥ آذار/مارس فإن الولايات المتحدة قد دخلت خليج سدرة عمدا ١٤ مرة منذ عام ١٩٨١ .

وبالرغم من حقيقة أن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين اتخذت بأغلبية ساحقة قرارا يدين الارهاب الدى تمارسة الدولة ، فقد لجأت الولايات المتحدة مرارا الى ارهاب الدولة سعيا وراء تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وبذلك يكون تصرفها انتهاكا مباشرا لذلك القرار . ونحن نرى أنه لا يمكن أن يكون هناك دليل أكثر اقناعا بصحة هذا البيان من الاعمال العسكرية التي ارتكبتها ولاتزال ترتكبها الولايات المتحدة ضد ليبيا وهي دولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة .

ولا يمكن تبرير مثل هذه الاعمال بأى سبب أو أية ذريعة . وتتضح صحة هذاأكثر على ضوء حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة قد رفضت التوقيع على اتفاقية قانون البحار وراحت تطبق نهجا تعسفية وانتقائية على مسائل السيادة والمياه الاقليمية المتنازع عليها .

ان عمل القرصنة هذايجب أن ينظر اليه في سياق أوسع . فقد ظلت مناطق شرق البحر الابيض المتوسط ومنطقتاالشرق الادنى والشرق الاوسط ، مدة طويلة ، تمثل بؤرا للتوتر ، وتشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة ، وعلى المدى الطويل في العالم أجمع . وقد سادت هذه الحالة منذ السنوات الاولى لوجود الامم المتحدة تقريبا .ومن الواضح أن تصعيد التوتر الذى أثار ، عن عمد ، أعمال العدوان العسكرية وخلق جوا من هوسى الحرب يمكن أن تكون له عواقب بالغة الخطورة على سلم وأمن العالم . ومن غير المقبول أن يعرض سلم العالم للخطر بطريقة كهذه بحجة تأمين المصالح الحيوية المزعومة أو الامن الوطني المزعوم للولايات المتحدة في أى مكان من العالم ، وعلى الاخص نظرا لان هذه الحالة المحددة تتصل بشكل واضح بالتطورات السياسية داخل الولايات المتحدة وبالحاجة الى ايجاد مناخ يجعل من الممكن اقامة الدليل للشعب الامريكي على الحاجات المتزايدة للتسليح ، بدءا من « حرب الكواكب » وإنتهاء « المعونة »

للكونتراس في نيكاراغوا . ومن غير المقبول أن بلدانا تكرهها ادارة الولايات المتحدة بسبب الاتجاه التقدمي للسياسة الخارجية التي تنتهجها تلك البلدان ، تجرى معاقبتها بالاعمال العسكرية .

لقد انتهى عصر الاستعمار ، الذى انتحلت فيه حفنة من البلدان لنفسها الحق في القيام بدور شرطي العالم ، واحياء مثل هذه الاعمال هو بمثابة لعب خطير بالنار . والاعمال التي تشبه قيام الولايات المتحدة بالاعتداء على ليبيا لا تؤدى الاّ الى تصعيد التوتر - وذلك يؤدى مباشرة الى ما يناقض متطلبات اليوم - وهي الحاجة الى استعادة قوة الموقف العالمي ، وخفض التوترات وتطوير التعاون الدولي السلمي .

وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ أصدرت وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بيانا ينص على ما يلي ، ضمن جملة أمور :

« تدين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الاستفزازات التي قامت بها القوات المسلحة للولايات المتحدة ضد دولة ليبيا ذات السيادة . وتعرب عن كامل تأييدها للشعب الليبي وقيادته وتضامنها معهما . وتطالب بأن تتوقف الولايات المتحدة فورا عن ممارسة مزيد من أعمال الضغط الفاضح والابتزاز ضد الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية » .

ويود وفد بلادى أن يعرب عن اقتناعه بأن مجلس الامن سوف يضطلع بدوره الهام الذى أناطه به ميثاق الامم المتحدة وسوف يدين الاستفزاز العدواني الفاضح الذى قامت به الولايات المتحدة ضد ليبيا . ومما لا شك فيه أن هذا سيعزز من هيبة مجلس الامن ، والامم المتحدة بوجه عام فضلا عن قضية السلم والتعاون في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل هنغاريا الذى أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد إندريفي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعبر عن تقدير وفدي لكم سيدي الرئيس ولأعضاء مجلس الأمن لاتاحة الفرصة أمامنا للتعبير عن موقفنا حيال المسألة المدرجة على جدول الأعمال حاليا .

لقد أثارت أحداث الأيام الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط وبمحازاة ساحل الجماهيرية العربية الليبية ، المعروفة تفاصيلها تماما ولا حاجة الى ترديدها ، القلق والانشغال البالغ ، ليس في بلدان المنطقة نفسها فحسب ، بل في العالم أجمع . ونظرا لأن الأمن في أوروبا مرتبط إرتباطا وثيقا بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط فذلك صحيح بصورة خاصة في الدول الأوروبية ، ومن بينها هنغاريا .

وعلى هذا فإننا نجد أنفسنا على اتفاق مع الطلب القائل بأن مجلس الأمن، بصفته جهاز الأمم المتحدة ذا المسؤولية الأولى عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، يجب أن يتصدى للحالة الخطيرة في وسط البحر الأبيض المتوسط وينظر في اتخاذ اجراء واجب لخفض التوتر واستعادة السلم والاستقرار في المنطقة .

لقد ظلت هذه المنطقة لحقبة طويلة من الزمن منطقة متفجرة للغاية ، وذلك يرجع بصفة خاصة الى كون ان قوات خارجية تحاول تقويض استقرارها لصالح أغراضها الاستراتيجية المزعومة . ومن المسلم به على نطاق واسع ان التدخل الخارجي السقيم لا يهدد فحسب سلم وأمن المنطقة ، بل ان له أيضا مضاعفات خطيرة على الحالة الدولية بأسرها .

ويرى وفدنا أنه يجب ألا يدخر أي جهد لمعالجة الحالة في ذلك الجزء من عالمنا . ولمجلس الامن دور رئيسي يجب أن يضطلع به في هذا المضمار .

ان موقف جمهورية هنغاريا الشعبية فيما يتعلق بالقضية المعروضة على المجلس يتمثل فيما يلي : تعرب هنغاريا عن عميق قلقها إزاء التوتر السائد على طول الساحل الليبي .إذ أن الغرض الواضح للأعمال العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة هو تخويف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، تلك الدولة المستقلة غير المنحازة والعضو في الامم المتحدة . وهذا الصراع المسلح يهدد ليس فقط سلم واستقلال الشعب الليبي ، بل أيضا يمكن أن يسفر عن نتائج وخيمة على منطقة البحر الابيض المتوسط بأسرها ، بل وعلى الساحة الاوسع مدى ، أن يؤثر أيضا على قضية السلم والامن الدوليين . ان جمهورية هنغاريا الشعبية تقف متضامنة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وتعرب عن أملها في ان تقوم الولايات المتحدة ، مبدية قدرا ملموسا من ضبط النفس ، باتخاذ الخطوات اللازمة صوب الوقف الفوري لأي إجراء عسكري بغية وضع حد للتوتر الذي احتدم في المنطقة ، وكذلك تسوية النزاعات بالوسائل السلمية .

وفي الختام ، لا يسع وفد بلادي إلا أن يؤيد المطالبة بان يتخذ مجلس الامن الاجراء الملائم لخفض حدة التوتر في البحر المتوسط ، وبذلك يسهم بطريقة فعالة في صيانة السلم والامن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل فييت نام . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ، وان يدلي ببيانه .

السيد بوي كوان نات (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، أن أتقدم لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وانني لمقتنع بانكم - بما لكم من مهارة دبلوماسية وحنكة واسعة - ستقودون أعمال هذه الهيئة الى النجاح .

كما أود أيضا أن أتقدم بالتهنئة الى السفير مارتين ادوكي ممثل الكونغو ، لاضطلاعه على نحو ناجح بمسؤولياته بوصفه رئيسا للمجلس خلال شهر شباط/فبراير .

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لاعضاء مجلس الامن لاتاحتهم هذه الفرصة لي كي أتكلم أمام المجلس .

لشهور عديدة الآن ، يشهد المجتمع الدولي بأسره ببالغ القلق ، اتجاه الولايات المتحدة صوب المجابهة المباشرة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية إذ تحاول بكل الطرق إيجاد الذريعة لاستخدام القوة ضد ليبيا .

لقد بدأ ذلك بحملة تهديدات وافتراءات شنتها الولايات المتحدة ضد ليبيا اذ قامت الولايات المتحدة فعلا بكل ما يمكنها القيام به كي تنحى باللائمة على ليبيا عما وصفته بانه "إرهاب" ، وتفرض حظرا تجاريا عليها على أثر ذلك . وتلك التمثيلية الهزيلة لا تدهش أحدا لانه معروف تماما من الذي يقف وراء اسرائيل وجنوب افريقيا وبعض الانظمة في أمريكا اللاتينية ، أى الانظمة التي تعلن أنها تمارس إرهاب الدولة ، وهو ما أدانته الشعوب في أرجاء العالم . وهذا يفسر السبب في ان أحدا لم يبد استعدادا ، ولا حتى حلفاء الولايات المتحدة ، للموافقة على الحظر التجاري ، كما يوضح سبب تأييد الناس لليبيا في جهودها الرامية الى التغلب على آثار ذلك الحظر .

ان التطورات الاخيرة حول ليبيا تشكل مصدر قلق عظيم للجميع . لقد بدأت الولايات المتحدة استعراض قوتها العسكرية بنشر آلاف الجنود ووزع ثلاثين سفينة حربية تقودها ثلاث حاملات طائرات في خليج سدرة ، فيما وصف بانه مناورة عسكرية . ثم تقدمت بعد ذلك بالشكوى لاطلاق النيران على طائراتها وعندئذ قصفت سفنها الحربية وطائراتها المقاتلة عددا من الاهداف الليبية . إلا انه لا يفوت المرء أن يلاحظ ان القوات المسلحة الامريكية ما كان ينبغي لها ان تكون هناك في المقام الاول . ان الولايات المتحدة بنشرها لتلك القوات على محاذاة الساحل الليبي على أساس دائم وعلى

أهبة الاستعداد للقتال ، انما تريد تخويف بلدان المنطقة ، وتهديد ليبيا وانتهاز أية فرصة كذريعة لاستعراض عضلاتها العسكرية ضد ذلك البلد .

إن ما تقوم به الولايات المتحدة على مقربة من الساحل الليبي ليس بالأمر الجديد علينا ، أو على الأقل بالنسبة لي شخصيا . اذ انها لجأت منذ اثنين وعشرين عاما مضت الى هذه الحيلة ذاتها عندما استغلت حادثة خليج تونكين المزعومة كذريعة للبدء في حرب التدمير الجوية التي شنتها ضد بلادي . وإذا قارن المرء بين هاتين الحالتين ، فإنه يمكنه بسهولة ان يرى الطابع المتعمد للحادثة الليبية . ان تصاعد التوتر حول ليبيا ، وهو ما يقترن الآن باستخدام القوة ، انما يتماشى مع الموقف العدائي من جانب الولايات المتحدة إزاء ذلك البلد . وهو جزء من سياسة الولايات المتحدة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، وخلق بؤر التوتر في شتى أرجاء العالم ، وتهديد السلم والأمن الدوليين وذلك بغية إعاقة عملية تحسين الوضع الدولي .

إن ليبيا ليست إلّا حالة من الحالات التي يتعرض فيها أحد بلدان العالم الثالث للخطر من جراء العدوان الذي تشنه الولايات المتحدة . فنحن نتابع في الوقت الحاضر بقلق كبير تدهور الأوضاع في أمريكا الوسطى ، وفي الجنوب الافريقي وفي الشرق الأوسط ، حيث تدعم الولايات المتحدة القوى الرجعية في محاولة للاطاحة بالقوة بتلك الأنظمة التي لم تذعن لسياسات الاملاء التي تحاول ان تفرضها الولايات المتحدة . لذا ، لابد من توخي الحذر في مواجهة الخطوات الخطيرة القادمة للولايات المتحدة .

ان عمل القرصنة الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة لا يمكن أن يبرر بأية ذريعة كانت . فالهجوم الذي شنته الطائرات والسفن الحربية الامريكية على ليبيا انما يشكل اجراء استفزازيا وعدوانيا خطيرا ضد دولة ذات سيادة ، وهو يزيد بشدة من تردي الحالة المتفجّرة بالفعل في المنطقة برمتها ، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة لا يمكن حسابها قد تتجاوز كل حدود . وهذا مثل حي ، واضح للعين المجردة ، لسياسة إرهاب الدولة والتجاهل التام لميثاق الأمم المتحدة ولمعايير القانون الدولي المعترف بها بصفة عامة والتي تحكم العلاقات بين الدول .

وتدين جمهورية فييت نام الاشتراكية بأشد لهجة الهجوم الذي قامت به الولايات المتحدة على ليبيا وتطالب بوضع نهاية فورية لهذه الاعمال العدوانية . ونأمل أن تكون الولايات المتحدة الامريكية قد تعلمت بعض الشيء من دروس الماضي . وندعو مجلس الامن الى إتخاذ التدابير الضرورية الفعالة للمساعدة على وقف هذا العدوان .

وبتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ أصدر وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية بيانا يدين فيه العمل العدواني الامريكي ضد ليبيا ويؤيد القضية العادلة للشعب الليبي .

وأود بالنيابة عن شعب وحكومة فييت نام أن أكرر تضامننا مع شعب الجماهيرية العربية الليبية . ونؤيد ليبيا تأييدا كاملا في نضالها من أجل المحافظة على حريتها واستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحقها المشروع في تقرير المصير . ونثق في ان الشعب الليبي سوف ينجح في اصراره على مواصلة السير في الطريق الذي اختاره لنفسه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فييت نام على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الهند ، أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا لي ان أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر آذار/مارس . اننا نعلم قدراتكم المتعددة وحنكتكم الدبلوماسية ، ونثق في ان المجلس ، تحت قيادتكم الماهرة والمحايدة ، سيتمكن من التوصل الى نتائج سريعة مرضية بشأن البند المطروح عليه الآن .

اسمحوا لي أيضا ان أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفكم الممثل الدائم لدولة صديقة غير منحازة هي الكونغو للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

يجتمع مجلس الامن اليوم بناء على طلب من مالطة والاتحاد السوفياتي ، والعراق باعتباره رئيسا للمجموعة العربية للنظر في الحالة الخطيرة التي نشأت في البحر

الابيض المتوسط . وأود في هذه المرحلة أن أتلو البيان الذي أصدره المتكلم الرسمي لحكومة الهند يوم الاربعاء ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وهذا نصه :

"ان المناورات الامريكية الاخيرة في خليج سدره والهجمات الاخرى على سفن الحراسة الليبية وبطاريات الصواريخ في الاراضي الليبية في سدره أمور تبعث على القلق . فهذه الاعمال تشكل تهديدا خطيرا ليس على الامن الاقليمي فقط ، بل على السلم والاستقرار الدوليين . ونذكّر انه في وقت سابق ، في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وازاء القلق الذي أُعرب عنه بشأن التهديدات باحتمال استخدام القوة ضد ليبيا ، اعربت حكومة الهند عن أملها في ألا تتخذ أية خطوات متهورة وان من الافضل ان تسوى مثل هذه الحالات عن طريق الحوار وليس عن طريق الضغط . إن العمل الذي قامت به الولايات المتحدة عمل يؤسف له تماما لانها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الامن تقع عليها المسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، والالتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة" .

لقد تابعنا بانتباه شديد البيانات التي أدلى بها عدد من المتكلمين السابقين . وقد أكد كثيرون منهم خطورة التدهور المتزايد في الحالة في المنطقة ، والاحساس بعدم الامن الذي أعربت عنه بلدان عدم الانحياز في المنطقة . ومما لاشك فيه أن التطورات المزعجة الاخيرة شاركت في زيادة حدة التوترات وشكلت تهديدا خطيرا لا على الامن الاقليمي فقط بل على السلم والامن الدوليين أيضا . ولا يسعنا الا ان نعرب عن قلقنا البالغ .

ولاحظ المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز المنعقد في لواندا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، بقلق استمرار المواجهة بين الكتلتين في البحر الابيض المتوسط وزيادة الوجود العسكري ، والقواعد والاساطيل الاجنبية بما في ذلك الاسلحة النووية للدول الكبيرة ، بالاضافة الى استمرار وجود مراتع للازمات والاحتلال والعدوان في هذه

المنطقة ، وقبل كل شيء في الشرق الاوسط ، تعرض للخطر سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في هذه المنطقة على وجه الخصوص وتعرقل التسوية السلمية للمشاكل .

ومن أجل تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون شامل كرر الوزراء النداء الذي وجهوه الى جميع الدول في الاجتماع الوزاري لدول البحر الابيض المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز الذي انعقد في فاليتا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ بالتمسك بشدة بمبادئ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وحثوا هذه الدول على عدم استعمال اسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد أعضاء حركة عدم الانحياز في منطقة البحر الابيض المتوسط . ونظرا للمنافسة المتزايدة بين التكتلات وما نجم عن ذلك من تدهور خطير في الحالة الدولية أعرب الوزراء أيضا عن قلقهم البالغ إزاء الوجود العسكري والانشطة والمناورات العسكرية التي تقوم بها الدول الكبرى في المناطق المجاورة لبلدان عدم الانحياز واعتبروا ان هذه الامور تولد التوتر وعدم الاستقرار وتعرض السلم والامن للخطر وتشكل تهديدا بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان .

وكانت التطورات الخطيرة التي وقعت في منطقة البحر الابيض المتوسط موضع النظر في اجتماع مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز في مقر الامم المتحدة في نيويورك في ٦ شباط/فبراير من هذا العام . وحذر المكتب في البيان الذي أصدره بعد هذا الاجتماع من اتخاذ أية خطوات متهورة . والامر الذي يثير الاسف والقلق العميقين هو أن الحالة في المنطقة ازدادت تدهورا . فعلى الرغم من الدعوة الى ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أية خطوات متهورة ، فقد اتخذت خطوات تسببت في زيادة حدة التوتر وتصاعد النزاع في المنطقة .

وقد نوقشت مرة أخرى على نحو شامل التطورات الا[illegible] التي حدثت في منطقة البحر الابيض المتوسط في الدورة العاجلة لمكتب التنسيق لبلدان حركة عدم الانحياز الذي انعقد في مقر الامم المتحدة في نيويورك بالامس ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ واستشهد من البيان الذي اصدره مكتب التنسيق بما يلي :

"لاحظ المكتب بقلق بالغ المناورات الامريكية الاخيرة في خليج سدرة والهجمات التي وقعت على السفن الليبية وكذلك على الاراضي الليبية . وقد فرضت هذه الاعمال تهديدا خطيرا ليس للامن الاقليمي فحسب ولكن أيضا للسلم والاستقرار الدوليين .

"واشار المكتب الى أن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في نيودلهي في ١٩٨٣ لاحظوا بقلق ان سياسات التدخل بجميع اشكاله والضغط والتهديد باستخدام القوة لاتزال تتبع ضد عدد من البلدان غير المنحازة ، بما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على السلم والاستقرار ، ودعوا جميع الدول الى ان تلتزم بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول . واشار البيان أيضا الى ان مكتب التنسيق حذر في اجتماعه بتاريخ ٦ شباط/فبراير من أية خطوات متهورة تقدم عليها الولايات المتحدة الامريكية وان من المستحسن ان تحل مثل هذه الحالات عن طريق الحوار وليس عن طريق الضغط أو استخدام القوة .

"وذكّر المكتب أيضا بالقرار الذي اتخذه وزراء خارجية مجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والثمانين المنعقدة في تونس من ٢٤ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ فقد 'أدانوا بشدة عدوان الولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الليبية واعتبروا هذا العدوان إنتهاكا خطيرا لسيادة الدولة الليبية واستقلالها وسلامتها .'

"واعرب المكتب عن قلقه العميق ازاء أعمال الاستفزاز واستخدام القوة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وادان اعمال العدوان التي أدت الى تصاعد خطير في الحالة في وسط البحر الابيض المتوسط وعرضت السلم والامن الدوليين للخطر . إن العمل الامريكي يستحق الادانة بصفة أشد وبشكل أكبر لأن الولايات المتحدة تتحمل بوصفها عضوا دائما في مجلس الامن

مسؤولية أساسية في صيانة السلم والاستقرار الدوليين وفي الالتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وطالب المكتب بالوقف الفوري للعمليات العسكرية التي تعرض للخطر السلم والامن في المنطقة كما تعرض للخطر بشكل خاص السلم والسلامة الاقليمية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وكذلك السلم والاستقرار الدوليين . وأكد المكتب تأييده الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنه معها باعتبارها بلدا غير منحاز ، في صيانة استقلالها واستقرارها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ."

تمثل العناصر التي قرأتها عليكم توا جوهر الموقف المتخذ من جانب بلدان عدم الانحياز وليس لدي ما أضيفه الى هذا الاعلان الواضح الذي لا لبس فيه بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز .

إن مبادئ التسوية السلمية للنزاعات تحتل مركز الصدارة من فلسفة التعايش السلمي التي تدعو اليها حركة بلدان عدم الانحياز . وتدعو بلدان عدم الانحياز أيضا الى الاحترام الصارم لمبادئ عدم التدخل بأشكاله كافة . وإن الاعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول ، الوارد في القرار ١٠٣/٣٦ الذي اتخذ من خلال جهود حركة عدم الانحياز ، قد أشاد به مؤتمر قمة نيودلهي في عام ١٩٨٣ باعتباره :

"اسهاما تاريخيا من قبل حركة عدم الانحياز في مهمة انشاء نظام للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال ."

واننا نناشد كل الدول أن تلتزم بذلك الاعلان وأن تراعي مبادئه في تعامل الواحدة مع الاخرى .

واعتقادنا الراسخ أن السلم في المنطقة لا يمكن أن يقوم على أساس سياسات التدخل بجميع أشكاله ، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو التدابير القسرية بأي شكل من الاشكال . وحتى يكون أي سلم دائما ينبغي أن يقوم على قبول الدول لمبادئ التعددية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ليس فقط من أجل الدول ذاتها ولكن من أجل المنطقة بأسرها ، والالتزام الصارم بمبادئ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل بجميع أشكاله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

نظرا لتأخر الوقت ، فانني أعتزم رفع الجلسة الآن . والجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة نظره في البند المدرج على جدول أعماله سوف تعقد بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥